

تقييم اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥

“Assessment of the Comprehensive Peace Agreement signed by the Government of Sudan and the SPLM/A in Nairobi, January 9, 2005

(A paper presented at the International Centre for African Studies, Khartoum, July 2008)

ورقة قدمها للمركز العالمي للدراسات الأفريقية، الخرطوم: يوليو ٢٠٠٨

د. عبده مختار موسى*

أستاذ مشارك في العلوم السياسية

مقدمة:

يقوم هذا البحث على قراءة اتفاقية السلام من ناحية واقع تنفيذ بنود الاتفاقية وكذلك من ناحية واقع العلاقة بين طرفي الاتفاقية (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) من خلال الشراكة الثنائية في الحكم في الفترة الانتقالية التي مضت منها ثلثا الفترة - أربع سنوات - حتى تاريخ كتابة هذا المقال، وهي، في تقدير هذا البحث، كافية للتقييم طالما أنها تشكل معظم الفترة (الست سنوات). غير أن هذا المقال غير معني برصد النسبة المئوية الخاصة بحجم التنفيذ التي يمكن أن يستند إليها الباحث في التقييم وذلك لصعوبة الحصول على نسبة مئوية دقيقة لكل ما تم تنفيذه. كما أن هذه النسبة نفسها - إن توافرت - متحركة مما يجعل أمر ملاحظتها مهمة الصحف اليومية. وتأسيساً على ذلك فإن هذا المقال يعتمد على قراءة أو ملاحظة عملية تنفيذ الاتفاقية قياساً بما حققته في الواقع من ناحية مدى الاستقرار السياسي، ومن ناحية العلاقة بين الشريكين، ومن ناحية القضايا العالقة بينهما، وإلى أي مدى حققت سلاماً؟ وهل هذا السلام "شاملاً" كما تشير صفة الاتفاقية؟ كذلك تشمل قراءة الاتفاقية المناخ السياسي المحلي والإقليمي والدولي الذي تمت فيه الاتفاقية خاصة الدور الأمريكي. وتشمل القراءة كذلك استعراض مختصر لمضمون الاتفاقية بحيث يعطي ذلك فكرة عن الملامح العامة للاتفاقية.

يقوم هذا البحث على عدة فرضيات أساسية أهمها:

١. أن اتفاقية السلام الشامل قد أوقفت الحرب ولكنها لم تحقق السلام الشامل - بعد مرور أربع سنوات من عمرها.

٢. أن الاتفاقية رهنت القضايا الوطنية بالتدخل الدولي (التدويل).

٣. أن الاتفاقية فجرت مشكلات جديدة في السودان (مثل مطالب حركات الشرق ودارفور بمناصب دستورية عليا منها منصب نائب الرئيس).
٤. أن التناقضات والخلافات في القضايا والمواقف بين الشريكين، والتوترات في الواقع (أبيي) تعكس عدم ثقة وتتطوي على صراع هويات.
-

المبحث الأول:

الطريق إلى نيفاشا (الخلفيات والمناخ):

أولاً: الخلفيات:

إن اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في نيروبي (كينيا) في ٩ يناير ٢٠٠٥ بين المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان جاءت بعد إرهابات محلية وضغوط خارجية لتنتهي حرباً طويلة امتدت نحو عقدين من الزمان (١٩٨٣ - ٢٠٠٢). والملاحظ أن الاتفاقية قد جاءت بعد حدوث توازن في القوة بين الطرفين واقتناع الطرفين بأن هذه الحرب لا نهاية لها وأن الموت والدمار سيكون مستمراً على الطرفين فضلاً عن استنزاف موارد الوطن. وقد توافرت بعض المعطيات والعوامل التي ساعدت على التوصل إلى هذا الاتفاق. وبعد شد وجذب جرت عدة جولات للمفاوضات بين الطرفين منذ مطلع تسعينات القرن العشرين في أبوجا (نيجيريا) ثم كينيا:^١

منذ وصولها للسلطة في يونيو ١٩٨٩ أعلنت حكومة الإنقاذ وقف إطلاق النار لمدة شهر وحاولت اجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا (أثيوبيا) في أغسطس ١٩٨٩ لكن فشلت المحاولة. وكان قرنق قد وصف حكومة البشير بأنها "مايو الثانية May two" باعتبارها نظام عسكري جاء بانقلاب مثل نظام مايو العسكري بقيادة نميري (١٩٦٩ - ١٩٨٥).

في ١٨ - ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ بدأت لأول مرة مفاوضات بين الحكومة وحركة التمرد. لكن اصطدمت المفاوضات بسبب إصرار الحركة على إلغاء الشريعة الإسلامية بينما قالت الحكومة أنها ستعرض الأمر لاستفتاء شعبي. كذلك رفضت الحركة مبادرة الحكومة بوقف إطلاق النار ومع ذلك أمدت الحكومة وقف إطلاق النار لشهر آخر.

في ٢٦ مايو/أيار - ٤ يونيو ١٩٩٢ بدأت مفاوضات أبوجا الأولى (نيجيريا) تحت رعاية الرئيس النيجيري ابراهيم بابنجيدا. اعترف الطرفان على ضرورة الحل السلمي لمشكلات السودان. وفي ٢٦ - ١٧ مايو ١٩٩٣ جرت محادثات أبوجا الثانية التي ناقشت قضايا دستورية وسياسية

واجتماعية، وركزت على موضوع قسمة السلطة بين المركز والولايات، سلطات الحكومة المركزية، اللجوء للاستفتاء لمعرفة رأي الجنوبيين حول رغباتهم. كما ناقش الاعتبارات العسكرية والأمنية والاستقرار وإعادة توطين الذين شردتهم الحرب الأهلية، وضع الجنوب في أي فترة انتقالية في المستقبل. واتفق الجانبان على أرضية مشتركة في كثير من القضايا صاغت الحكومة النيجيرية مسودة الاتفاق. وصل قرينق قبل يوم واحد من نهاية المحادثات وطلب إعادة صياغة (redrafting) ما توصل إليه الطرفان لتضمين السلطات المتبقية (residual powers) التي كانت تتبع للحكومة المركزية لتحويلها (to be devolved) للولايات، عكس بعض الأطر الفيدرالية المتفق حولها بحيث أن السلطات التي لم ينص عليها كحق للولايات يتم نقلها للمركز. هذه الاقتراحات غيرت مجرى المفاوضات. ودعا الرئيس النيجيري الطرفين لمواصلة المفاوضات لاحقاً وأعربت نيجيريا عن استعدادها لمواصلة جهود الوساطة (mediation).

لكن في سبتمبر ١٩٩٣ أعلنت الهيئة بين الحكومية للتنمية (Inter-Governmental Authority for Development – IGAD) – الإيقاد - تكوينها للجنة برئاسة كينيا وعضوية إرتريا، أثيوبيا، ويوغندا للتوسط في ورعاية مفاوضات سلام بين الحكومة السودانية وحركة التمرد. رحب الرئيس البشير بالمبادرة وعبر عن أمله في أن تعزز من جهود نيجيريا في طريق تحقيق السلام. وبذلك انتقلت المفاوضات والوساطة من نيجيريا إلى كينيا تحت مظلة الإيقاد ورعاية أمريكا وحضور مراقبين من الدول الغربية. وقد جرت في كينيا، تحت مظلة الإيقاد، أكثر من عشر جولات للمفاوضات. ففي ١٧ - ٢٣ مارس ١٩٩٤ التقت الحكومة والحركة في نيروبي تحت مظلة الإيقاد. اتفق الطرفان على مبدأ حيادية المساعدات الإنسانية التي ينظمها برنامج شريان الحياة السوداني وممرات آمنة لعشرة أسابيع لتحصين الأطفال.

في ١٧ - ٢٠ مايو ١٩٩٤ انعقدت جولة الإيقاد الثانية في كينيا. أكدت الحكومة على الفيدرالية لسودان موحد وأن الشريعة مصدر من مصادر التشريع a source of law مع استثناء غير المسلمين من الشريعة. غير أن الحركة الشعبية طرحت موضوع تقرير المصير self-determination والرفض التام للشريعة Shari'a وخرج المفاوضات بإعلان المبادئ Declaration Of Principles (DOP) الذي ينادي بدولة علمانية وضمن المساواة بين المواطنين.

في ١٩ - ٢٩ يوليو ١٩٩٤ انعقدت جولة إيقاد الثالثة في نيروبي، لكنها فشلت بسبب موضوع الدولة العلمانية وفي ٦ سبتمبر ١٩٩٤ الجولة الرابعة للإيقاد بنيروبي. لم يتوصل الطرفان لاتفاق.

تم رفع الجولة بعد الوصول إلى طريق مسدود. لذلك اتجهت الحكومة السودانية إلى ما أسمته "السلام من الداخل" فأعلن البشير في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤ تشكيل مجلس أعلى للسلام برئاسة جنوبي (لينو رول دينج) لتنسيق جهود السلام.

في ٩ يوليو ١٩٩٧ حضر البشير مؤتمر قمة الإيقاد الرابعة وأعلن موافقة حكومته على إعلان المبادئ كإطار للمفاوضات لوضع حد للصراع في السودان. وفي ٢٩ أغسطس ١٩٩٧ رفض قرنق مبادرة نيلسون مانديلا - الزعيم الجنوب أفريقي - لمقابلة الرئيس البشير. ثم عُقدت الجولة الخامسة لمفاوضات الإيقاد في نيروبي في ١ - ٧ نوفمبر ١٩٩٧ لكنها فشلت بسبب أن الحركة في تعليقها على موافقة الحكومة على الاستفتاء للجنوب قالت أن على الاستفتاء أن يشمل مناطق خارج الجنوب، ليست جبال النوبة والأنقسنا فقط بل أيضاً مناطق في دارفور، كردفان، النيل الأبيض والنيل الأزرق. تلتها الجولة السادسة في ٤ - ٦ مايو ١٩٩٨ التي اتفق فيها الطرفان على تنظيم استفتاء بإشراف دولي حول تقرير المصير للجنوب.

انعقدت الجولة السابعة لمفاوضات الإيقاد بنيروبي في ٤ - ٦ أغسطس ١٩٩٨ واصطدمت بإصرار الحركة على أن يشمل الاستفتاء - حول تقرير المصير للجنوب - منطقة أبيي لأنها جزء من الجنوب. فوصل الجانبان لطريق مسدود. ثم انسحبت الحكومة السودانية من المفاوضات للإيقاد التي انعقدت في نيروبي في ١٩ أبريل/نيسان ١٩٩٩ احتجاجاً على خرق الحركة لوقف إطلاق النار، وأعلنت كينيا تأجيل المحادثات إلى أجل غير مسمى.

جرت جولة المفاوضات الثامنة في كينيا في ١٩ - ٢٣ يوليو ١٩٩٩. اتفق الطرفان فيها على تشكيل أمانة خاصة للمفاوضات في نيروبي.

ثم تواصلت جولة الإيقاد التاسعة في نيروبي في ٢١ - ٢٧ فبراير ٢٠٠٠ وفشلت أيضاً. وكذلك في ٣ - ٧ أبريل ٢٠٠٠ جرت الجولة العاشرة وفشلت بسبب موضوع أبيي وإصرار الحركة على النظام الكونفدرالي، والكونفدرالية تعني انفصال ضماني.

بعد ضغوط من المبعوث الأمريكي هاري جونستون - الذي زار السودان - والرئيس الكيني دانيال أراب موي صرحت الحركة في ١٨ يونيو ٢٠٠٠ بأنها على استعداد للعودة إلى مفاوضات السلام تحت مظلة الإيقاد. وتبعاً لذلك انعقدت جولة مفاوضات أخرى، الحادية عشرة، في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ بنيروبي وفشلت بسبب إصرار قرنق على العلمانية.

ثم تلتها جولة جديدة للإيقاد - الثانية عشرة - في نيروبي في ٢ يونيو ٢٠٠١ بحضور الرئيس الكيني دانيال أراب موي الذي رحب بحضور كل من الرئيس عمر البشير وقائد الحركة قرنق. ناقش

المؤتمرون القضايا التي تعوق السلام مثل: الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان، فصل الدين عن الدولة، نظام الحكم الذي سوف يكون سائداً في الفترة الانتقالية وتقسيم الموارد. ولم يتوصل المؤتمر إلى حل لكنه قرر تشكيل فريق مفاوض دائم permanent negotiating team. عبر البشير عن إحباطه بما خرج به المؤتمر لكنه وصف تشكيل فريق ثابت للمفاوضة بالخطوة الإيجابية. وفي ١٩ يناير ٢٠٠٢ أعلن د. غازي صلاح الدين عتباتي مستشار الرئيس السوداني للسلام (آنذاك) استجابة الحكومة السودانية لمبادرة (وساطة) المبعوث الأمريكي للسودان جون دانفورث. وفي أبريل ٢٠٠٢ سلم المبعوث الأمريكي، دانفورث، تقريراً للرئيس الأمريكي بوش أوصى فيه باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل عملية السلام، تقسيم موارد النفط بين الشمال والجنوب، وضمان الحريات الدينية. لكنه رفض فكرة استقلال الجنوب والدولة العلمانية.

في ١٧ يونيو ٢٠٠٢ بدأت محادثات السلام في بنبروبي حيث أصرت الحكومة على وحدة السودان. ثم تم نقل المحادثات إلى ماشاكوس Machakos (كينيا) في ١٨ يونيو. قدمت الولايات المتحدة مسودة تحافظ على وحدة السودان وحصر تقرير المصير على إقامة نظام حكم إقليمي ذاتي للجنوب autonomous southern region. وفي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ وقّعت الحكومة الأمريكية قانون سلام السودان US Sudan Peace Act. وفي ٢٠ يونيو ٢٠٠٢ تم التوقيع بين الحكومة والحركة على بروتوكول مشاكوس الإطار لمستقبل المفاوضات.

في ٢٧ يونيو ٢٠٠٢ التقى البشير وقرنق لأول مرة في كمبالا وتعاهدا على الاستمرار في دعم عملية السلام. وتبعاً لذلك بدأ في ٢ سبتمبر ٢٠٠٣ قرنق والنائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني علي عثمان محمد طه محادثات مباشرة في كينيا. توصلت إلى اتفاقية مؤقتة interim agreement حول الترتيبات الأمنية. وفي ٧ يناير ٢٠٠٤ توصلت الحكومة والحركة لاتفاقية حول قسمة الثروة wealth sharing وفي ١٣ فبراير ٢٠٠٤ توصلت محادثات السلام في نيفاشا Naivasha (كينيا). وفي ٢٦ مايو ٢٠٠٤ - بعد تعثر - وقع الطرفان في نيفاشا البروتوكولات الأخيرة. وبذلك انفتح الطريق إلى تسوية سلمية رسمية. وفي ٥ يونيو ٢٠٠٤ وقع علي عثمان محمد طه وقرنق إعلان نيروبي مؤكدين التزامهم بوقف العدائيات

وفي ٩ يناير ٢٠٠٥ تم التوقيع النهائي (في نيروبي) لاتفاقية السلام الشامل Comprehensive Peace Agreement, CPA).

وعلى الرغم من الإطار الإقليمي للمفاوضات تحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد IGAD) إلا أن الدور الغربي (أمريكا وحلفاؤها) كان واضحاً في التعجيل بتوقيع الاتفاقية. وتأسيساً

على ذلك يكون من الصعب الحديث عن المناخ الذي جرت في إطاره المفاوضات وعوامل الدفع نحو التوقيع بمنأى عن الدور الأمريكي.

ثانياً: الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان:

منذ أن جاءت حكومة الإنقاذ للحكم في الخرطوم ووضح توجهها الإسلامي وتزامن ذلك مع التحول إلى النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت الأخيرة (أمريكا) تتحدث عن نظام الخرطوم بأنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة ويقود حرباً دينية ضد العنصر الإفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب ويمارس تجارة الرقيق.^٢

ثم وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. كما استغلت وجود المؤتمر الشعبي العربي/الإسلامي في الخرطوم وأسامة بن لادن والإرهابي الدولي (كارلوس) وحماس كأدلة على أن السودان دولة إرهابية... وقالت إن الدول الإفريقية المجاورة تشكو من تدخل الخرطوم في شؤونها الداخلية حيث تقدم حكومة الخرطوم الأسلحة والمساعدة للمنظمات الإسلامية.^٣

كذلك استغلت أمريكا حادثة محاولة إغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ باتهام الحكومة السودانية بأنها متورطة فيها، فاستصدرت قرار مجلس الأمن ١٠٤٤، و١٠٥٤ في ٢١ يناير، و٢٦ أبريل ١٩٩٦. ثم أتبعها الرئيس الأمريكي بقرار آخر في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦ يقضي بمعاقبة أعضاء الحكومة السودانية وأفراد القوات المسلحة في السودان من دخول الولايات المتحدة.

ثم جاءت جولة أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك) في أفريقيا، واجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا، وأطلقت تصريحات كان الهدف منها تغيير سلوك الحكومة السودانية عبر الضغوط. وفي الوقت ذاته دعمت واشنطن يوغندا وارتريا وإثيوبيا بمعدات عسكرية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ ودعمت حركة التمرد والتي تمكنت من الاستيلاء على مدينتين في الشمال هما الكرمك وقيسان في ٢١ يناير ١٩٩٧. ثم سعت الإدارة الأمريكية لمحاصرة السودان عبر جيرانه وعزله إقليمياً ودولياً سياسياً واقتصادياً متلازماً ذلك مع تكرار قائمة الاتهامات المشار إليها - في الإعلام الدولي لترسيخ الصورة النمطية التي رسمها الخطاب الرسمي الأمريكي عن السودان. وقد استندت تلك الاستراتيجيات إلى:^٤

أ- تأليب دول الجوار الإفريقي ضد السودان؛

ب- دعم حركة التمرد مادياً ودبلوماسياً وإعلامياً؛

ت- شن حملة كثيفة ضد السودان في المحافل الدولية - أدى ذلك إلى استصدار عقوبات اقتصادية ضد السودان (كما سبقت الإشارة).

وفي ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ نظم معهد السلام بواشنطن مؤتمراً تحت عنوان: "الدين والسلام في السودان"، أعلن فيه جون برنردقاست (مجلس الأمن القومي الأمريكي) بأن سياسة واشنطن تجاه السودان تقوم على مبدأ أن السودان هو المهدد الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

مقرونا مع تلك التوجهات الأمريكية هناك التغييرات التي حدثت على مستوى الرئاسة الأمريكية وتغيير أسلوب تعامل أمريكا مع الشأن السوداني لعدة أسباب منها:

١ ضغوط اللوبي ضد السودان بصورة أزجعت الإدارة الجديدة؛

٢ اعتماد الرئيس بوش في حملته الانتخابية على جزء كبير من سند الجماعات الدينية

واليمينية تجمعات السود الأمريكيين والتي تتاصر حركة التمرد؛

٣ بدء استغلال النفط السوداني وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن هذا الاستثمار الواعد والمتميز؛

٤ تتمتع حركة التمرد بالرعاية داخل الولايات المتحدة وبفتح المجال لأطروحاتها التي تروجها داخل

المجتمع الأمريكي وفي المجالات الإعلامية والسياسية والأكاديمية مع حجب هذه الفرصة عن حكومة السودان. ونتيجة لضغط الإعلام السالب وجماعات اللوبي الديني - المسيحي واليهودي -

قرر الرئيس الأمريكي بوش (الابن) فتح ملف السودان من زاوية مختلفة خاصة وأن المبادرات المطروحة لم تؤد إلى نتائج ملموسة. وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول عقلائي

في التعامل مع الحكومة السودانية حيث أدانت حكومة الخرطوم العملية وأبدت تعاوناً مع الإدارة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب؛ فرفعت أمريكا العقوبات الدبلوماسية عن السودان

في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢.

هذا التحول جاء أيضاً بعد عدة إخفاقات للسياسة الأمريكية في التعامل مع

السودان ومن أمثلة ذلك:

أ- فشلت الولايات المتحدة في تقديم دليل على أن السودان يرضى ويدعم الإرهاب خاصة

بعد حل مؤتمر الشعب العربي الإسلامي ومغادرة أسامة بن لادن وتسليم كارلوس

لفرنسا؛

ب- فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم ما يثبت أن هناك سودانيين شاركوا في

تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك في فبراير 1993؛

ت- فشلت في إثبات تورط سودانيين في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في مايو 1995؛

ث- فشلت في تقديم دليل يثبت أن مصنع الشفاء للأدوية ينتج أسلحة كيميائية؛

ج- فشلت في تقديم ما يؤكد أن سودانيين لهم علاقة بتفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام في 7 أغسطس 1998؛

ح- فشلت في إسقاط حكومة الإنقاذ على الرغم من دعمها العسكري المباشر لدول الجوار الأفريقي (بوغندا وأثيوبيا وارتريا) وللمعارضة الشمالية (التحالف الوطني الديمقراطي).

تأسيساً على هذه المعطيات اتخذت إدارة بوش نهجاً عقلانياً متمشياً مع تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. وتنفيذاً للتوجه الجديد أرسلت واشنطن مبعوث خاص للسودان في نوفمبر 2002 هو السناتور السابق والقس الأسقي جون دانفورث لبناء الثقة بين طرفي القتال في السودان،^٦ وتحقيق وقف إطلاق النار في جبال النوبة، وإيقاف القصف الجوي ضد المدنيين في مناطق العمليات، ووقف عمليات الرق وهو اتهام قديم متجدد، والسماح لتدفق العون الإنساني في جبال النوبة.

وأدى الجهد الأمريكي إلى تنشيط مبادرة الإيقاد فاستطاعت أن تحقق نجاحاً أبرمت بموجبه اتفاقيات هي : بروتوكول ماشاكوس في يوليو 2002، ومذكرة التفاهم في أكتوبر 2002، واتفاقية الترتيبات الأمنية في سبتمبر ، 2003 واتفاقية اقتسام الثروة في يناير 2004

فالمفاوضات الجادة التي توصلت بين الحكومة السودانية وحركة قرنق تحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية الإيقاد وبرعاية شركاء الإيقاد تمت بضغوط الولايات المتحدة وهي المحادثات التي مثل فيها الحكومة السودانية يمثلها النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه؛ بينما مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان زعيمها (الراحل) جون قرنق. بعد محادثات مضية وطويلة مرت بعدة إرهابات، توصل الطرفان إلى اتفاقية نيفاشا ضاحية بنيروبي في ٩ يناير ٢٠٠٥ (كما سبقت الإشارة).

لكن الملاحظ أن هذا التحرك الأمريكي لدفع عملية السلام في السودان كان نتيجة لضغوط محلية في الولايات المتحدة حيث تحركت اللوبيات وعملت على تفعيل قانون سلام السودان (Sudan Peace Act) الذي بدأ في الكونجرس في نوفمبر 1999 ثم صدر في مارس 2001 فتم تأجيله. ثم لوحث به إدارة بوش في عام 2002 عندما انسحب وفد الحكومة من

المفاوضات بسبب خرق حركة قرنق لوفيق إطلاق النار.

صدر قانون سلام السودان في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢. وقد شهد الرئيس الأمريكي ببداية الطرفين - الحكومة السودانية والحركة الشعبية SPLM - لمفاوضات جادة من أجل تحقيق السلام. جاءت شهادة الرئيس بعد أن تفاوض الطرفان منذ إبريل ٢٠٠٢ وحتى أكتوبر ٢٠٠٢ خلال خمس جولات مفاوضات ناقشا فيها قضايا حيوية كثيرة مثل قسمة السلطة والثروة والمناطق الثلاث المتنازع حولها. وأشار إلى توقيع الطرفين للترتيبات الأمنية في نيفاشا (Naivasha) في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣. وأن الطرفين قد اقتربا من التوصل لسلام تحت رعاية وتشجيع الوسطاء والمراقبين الدوليين.^٧

تضمن قانون سلام السودان وصفاً مفصلاً لكثير من الأوضاع في السودان. فمثلاً المادة (٨) من القانون تتحدث عن البنية التحتية والوضع المالي للسودان، وتركيب خطوط النفط، وإلى أي مدى استفاد مواطنو الأقاليم المنتجة للنفط من إيراداته، واستغلال النفط، ومدى دعم النفط لقدرة الحكومة في تمويل الحرب والحالة الإنسانية والقصف الجوي الحكومي للمدنيين في قرى الجنوب. وكانت حكومة الأمريكية تتابع ذلك عبر مداوات للتقارير التي كان يرفعها باستمرار المبعوث الأمريكي الخاص للسودان السفير جون دانفورث (John Danforth). كما أشارت المادة (١١) من قانون سلام السودان على تدهور الوضع الأمني في الجنوب ونزوح الآلاف من قراهم نتيجة للحرب.^٨

كذلك قدم وولتر كونشتتر (Walter H. Kansteiner) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية شهادة أمام الكونجرس في ١٣ مايو ٢٠٠٣ كجزء من متابعة الحكومة الأمريكية للوضع في الجنوب.^٩

كل ذلك يؤكد الإهتمام الأمريكي الكبير بالشأن السوداني عموماً ومستقبل الجنوب بصورة خاصة. ومع ملاحظة الدعم الأمريكي المتواصل للحركة الشعبية لتحرير السودان معظم فترات الحرب، وفشل الحركة في الإطاحة بنظام الحكم أو فصل الجنوب عن طريق القوة والحرب، فمن الأرجح أن تكون أمريكا قد رأت أن تتبع الحركة الشعبية الأسلوب السلمي في تحقيق أهدافها والتي على رأسها تحقيق المصير والذي يعني ضمناً الطريق لفصل الجنوب. وقد أكدت وضمنت اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل حق تقرير المصير وفقاً ما نص عليه بروتوكول ماشاكوس الموقع في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢.

إذن قانون سلام السودان الذي يدعو في ظاهره إلى تحقيق السلام وإعادة الإعمار

والتنمية والديمقراطية ينطوي أيضاً على تحقيق أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان والمصالحة الأمريكية في المنطقة. يتضح ذلك من الاهتمام الأمريكي المتواصل بالسودان ووضع الدراسات المختلفة وقانون سلام السودان ومتابعة مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية لملف السودان والمبعوث الخاص للسودان وشهادات الرئيس الأمريكي أمام الكونجرس والدعم المادي واللوجستي الأمريكي المستمر لحركة التمرد، واستقبال وفودها وفتح المنابر لهم والمشاركة في تنظيم ودعم مؤتمرات وندوات في أمريكا خاصة بمشكلة الجنوب، والضغط على الطرفين، خاصة الحكومة، للتفاوض، ورعاية المفاوضات وتسديد حتى فواتير الفندق والطعام لوفود المفاوضات من الطرفين والوسطاء والمراقبين، وغيره، كلها تؤكد أن لأمريكا مصالح حيوية في السودان وأن السودان أصبح ضمن أولوياتها في السياسة الخارجية. وقد صرحت الإدارة الأمريكية من قبل بأنهم "لم يتركوا النفط واليورانيوم في جنوب السودان ودارفور للأصولية الإسلامية الحاكمة في الخرطوم."¹ وعندما زار النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية، الفريق سالفا كير، واشنطن في ٧ يناير ٢٠٠٨ لوداع الرئيس بوش - الذي انتهت فترة ولايته - وشكره على مساهمته في تحقيق اتفاقية السلام في السودان، رفض البيت الأبيض أن يشارك في اللقاء مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسي، مصطفى عثمان إسماعيل،^{١١} مما يثير الشكوك حول وجود أجندة خفية للحكومة الأمريكية مع حكومة جنوب السودان.

المبحث الثاني:

الملاح العامة للإتفاقية

في ٢٦ مايو ٢٠٠٤ وقّع كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بروتوكولات لقسمة السلطة ووضع المناطق الثلاث (جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق، وأبيي) والتي شكلت نقاط صعبة في المفاوضات لعدة أشهر. بتوقيع هذه البروتوكولات تم حسم أكثر القضايا السياسية جدليةً عبر مفاوضات طويلة ومضنية تحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD). وفي ٥ يونيو ٢٠٠٤ وقع الطرفان على "إعلان نيروبي للمرحلة الأخيرة للسلام في السودان" (the Nairobi Declaration on the Final Phase of Peace in the Sudan) وقد أكد الطرفان موافقتهم على البروتوكولات الستة الرئيسية التي تشمل:

١. بروتوكول ماشاكوس (Machakos Protocol) في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ الذي عالج علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان.

٢. اتفاقية الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣ الذي نص على تشكيل وحدات مشتركة (Joint Integrated Units) مع احتفاظ كل طرف بجيشه.
٣. اتفاقية قسمة الثروة قبل وفي الفترة الانتقالية، ٧ يناير ٢٠٠٤ ويشمل ذلك تحديد آليات لاقتسام الموارد المالية وموارد النفط.
٤. بروتوكول قسمة السلطة في ٢٦ مايو ٢٠٠٤ ينص على وضع ترتيبات قسمة السلطة التي تفتح النظام السياسي القومي، من خلال انتخابات، وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعدالة والحكم الرشيد في كل أنحاء السودان.
٥. بروتوكول إنهاء الصراع في جنوب كردفان/جبال النوبة، والنيل الأزرق، ٢٦ مايو ٢٠٠٤. نص على تشكيل هياكل للحكم الذاتي في إطار نظام فدرالي قومي، ونمط للمشورة الشعبية في منطقتي النزاع.
٦. بروتوكول إنهاء الصراع في منطقة أبيي، ٢٦ مايو ٢٠٠٤. نص على لهياكل إدارية وآليات للاستفتاء في منطقة أبيي.^{١٢}

الموضوع	التاريخ
بروتوكول مشاكوس	٢٨ يونيو - ٢٠ يوليو ٢٠٠٢
اتفاقية الترتيبات الأمنية	٢٥/٩/٢٠٠٣
اتفاقية اقتسام الثروة	٧/١/٢٠٠٤
اتفاقية اقتسام السلطة	٢٦/٥/٢٠٠٤
اتفاقية تسوية النزاعات في ولاية جنوب كردفان - جبال النوبة وولاية النيل الأزرق	٢٦/٥/٢٠٠٤
اتفاقية تسوية نزاع أبيي	٢٦/٥/٢٠٠٤
اتفاقية اقتسام السلطة وتسوية النزاع في منطقتي جنوب كردفان-جبال النوبة والنيل الأزرق وتسوية النزاع في منطقة أبيي	٢٦/٥/٢٠٠٤
إعلان نيروبي بشأن المرحلة النهائية للسلام في السودان	٥/٦/٢٠٠٤
اتفاقية السلام الشامل (البروتوكولات الستة)	٩/١/٢٠٠٥

طبقاً للاتفاقية اتفق الطرفان على أولوية وحدة السودان وعلى الإرادة الحرة لشعبه وعلى الحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة والعدل لجميع مواطني السودان. من حق أهل جنوب السودان مباشرة شؤون الإدارة والحكم في إقليمهم والمشاركة العادلة في الحكومة القومية؛ ولهم الحق في تقرير مصيرهم عبر استفتاء بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات. وفي أثناء الفترة الانتقالية توقف العدائيات وتنشأ المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية السلام. وتتكون لجنة تقدير وتقييم مستقلة لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام. تتمثل في هذه اللجنة الدول الأعضاء في لجنة الإيجاد (IGAD) الفرعية الخاصة بالسودان ودول المراقبة (إيطاليا، النرويج، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، إضافة إلى أي دولة أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.^{١٣}

كذلك شملت الاتفاقية تفاصيل عن هياكل الحكم التي تقوم على دستور قومي ينظم العلاقات ويوزع السلطات والصلاحيات بين مستويات الحكم المختلفة، كما ينظم ترتيبات تقسيم الثروة بينها. وتنشأ - بمقتضى الاتفاقية - مفوضية للدستور ذات صفة قومية لمراجعة الدستور بناءً على دراسة وتوصيات تلك المفوضية. وقد تم بالفعل تضمين اتفاق نيفاشا في صلب الدستور بواسطة البرلمان السوداني (المجلس الوطني).

كما تلزم الاتفاقية الحكومة بأن تراعي في جميع قوانينها التنوع الديني والثقافي للشعب السوداني. وتكون الشريعة واجماع الشعب السوداني مصدراً للتشريعات التي تُسن على المستوى القومي والتي تطبق على ولايات خارج جنوب السودان؛ بينما يكون مصدر التشريعات التي تُسن على المستوى القومي والتي تُطبق على الولايات/الأقاليم الجنوبية هو الاجماع الشعبي. وفي ذلك إبعاد ضمني للشريعة الإسلامية من أن تكون هي مصدر التشريع الدستوري لكل السودان. وقد كانت هذه النقطة أكثر النقاط جدلية خلال المفاوضات التي تمت بين الطرفين خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بل شكلت هذه النقطة (العلاقة بين الدين والدولة) عقبة أساسية في تأجيل و/أو فشل كثير من جولات المفاوضات السابقة من أبوجا إلى نيروبي.

عن العلاقة بين الدين والدولة نصت الاتفاقية على أن السودان متعدد الأديان ولا يجوز اتخاذ الدين أداة للتفرقة مع اتاحة حرية الاعتقاد والتعبير لاتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف. ولا يجوز التمييز في مواجهة أي فرد بسبب ذلك. يشكل ذلك تنازل ضمني من حكومة السودان لصالح الحركة الشعبية التي كانت تتادي بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية على الجنوب وعلى غير المسلمين في بقية أنحاء السودان بل وتنادي بإقامة نظام علماني. ولتكيف

الأوضاع في الواقع شكّلت مفوضية غير المسلمين في شمال السودان وأخرى للمسلمين في جنوبه.

كذلك أمّنت الاتفاقية على المواطنة وليس الدين أو المعتقدات أو الأعراف كأساس أو معيار للأهلية للمنصب العام بما في ذلك رئاسة الجمهورية والخدمة العامة وفي ممارسة كل الواجبات واكتساب كافة الحقوق.^{١٤}

في جانب الترتيبات الأمنية وبحسب الاتفاقية يكون هناك جيشان: جيش حكومي خاص بشمال السودان وجيش خاص بالحركة الشعبية مع وجود قوات مشتركة مدمجة من الجيشين في أثناء الفترة الانتقالية على أن يتم تشكيل جيش السودان المستقبلي الذي يتألف من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان إذا أسفر الاستفتاء بشأن تقرير المصير عن نتيجة لصالح خيار الوحدة. ويتفق الطرفان على تنفيذ برامج التسريح وإعادة الدمج (DDR) لصالح كافة الجنود الذين يتأثرون بهذه العملية بمساعدة المجتمع الدولي. وقد ظلت الحكومة السودانية تشكو من تأخير تنفيذ هذا البند بسبب عدم إيفاء المانحين (عبر أوسلو) بالتزاماتهم تجاه تمويل هذه العملية. لذلك كانت تسير ببطء شديد وتسبب الأمر في كثير من المشكلات والالتزامات المتبادلة بين طرفي نيفاشا. كما تسببت في انتهاكات ومناوشات وأحداث قتل - وصفتها الحكومة بأنها محدودة - كما حدث ذلك في أبيي في نوفمبر ٢٠٠٨. قدمت الاتفاقية تفاصيل كثيرة في بند الترتيبات الأمنية. ونشأت مفوضية خاصة بالترتيبات الأمنية. لكن يرى البعض أن انسحاب الجيش السوداني من مناطق الجنوب وفق اتفاق الترتيبات الأمنية يمكن الحركة الشعبية من إعلان انفصال الجنوب من جانب واحد دون أن تستطيع الحكومة السودانية أن تفعل شيئاً،^{١٥} أي أن تفرض الحركة الشعبية الانفصال بالأمر الواقع. وبالفعل بدأت الحركة الشعبية خطوات عملية في بناء جيش مستقل حيث تعاقبت مع شركات أمريكية للتدريب وبدأت حكومة الجنوب في استيراد أسلحة ثقيلة تتجاوز حاجة إقليم إلى جيش دولة مثل ما كشفت عنه عملية استيلاء القراصنة الصوماليين على سفينة محملة بأسلحة أكرانية لصالح حكومة الجنوب في أكتوبر ٢٠٠٨م.

في مجال قسمة الثروة اتفق الطرفان على مبادئ وموجهات بشأن اقتسام عادل للثروة العامة مع الأخذ في الاعتبار أن جنوب السودان يواجه احتياجات ملحة لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم وإعادة الإعمار وإنشاء البنى التحتية الاجتماعية والمادية في السودان ما بعد الحرب. كذلك شمل بند قسمة الثروة تفاصيل كثيرة حول ملكية الأرض والموارد وتشمل مسألة تنظيم وإدارة وترتيب

اقتسام الثروة في باطن الأرض وحياسة الأراضي التي تملكها الحكومة وسياسات إصلاح الأراضي. وقد نشأت مفوضية للأراضي وهي التي تقوم بالتوصية بشأن فض النزاعات والإدعاءات الخاصة بالأراضي.

حول **موارد النفط** شملت الاتفاقية مبادئ موجهة لإدارة وتطوير قطاع النفط ويشمل الاستفادة المستدامة من النفط باعتباره مورداً طبيعياً غير متجدد بما يتسق مع (أ) المصلحة القومية والمنفعة العامة، (ب) مصلحة الولايات والأقاليم المتأثرة، (ج) مصلحة السكان المحليين في المناطق المتأثرة. ونشأت **مفوضية قومية للنفط (NPC)**. وشملت الاتفاقية تفاصيل مهام هذه المفوضية. وقد شملت الاتفاقية أيضاً نسب توزيع عائدات النفط. كذلك اشتمل بند الثروة على اقتسام الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب. وكذلك التجارة بين الولايات وتقسيم الأصول الحكومية والسياسات النقدية والنظام المصرفي والعملية والاستدانة وصندوق إعادة إعمار وتنمية جنوب السودان.^{١٦}

في مجال **اقتسام السلطة** نصت الاتفاقية على مستويات الحكم المختلفة - مستوى قومي وجهاز حكم على مستوى الإقليم الجنوبي (بولاياته العشر) ثم مستوى ولائي لكافة ولايات السودان، ثم مستوى محلي لكل السودان. وبمقتضى ذلك نشأت حكومة خاصة بالإقليم الجنوبي بكل مكوناتها الدستورية. وقد حددت الاتفاقية أسس الإدارة والعلاقة بين الأجهزة الحكومية، كما تناولت حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنع الرق ومنع التعذيب والمحاكمة العادلة وحظر التمييز وكفالة حرية الفكر والوجدان والتجهر والتنظيم والتعبير والخصوصية (privacy) والأسرة والزواج وحق الاقتراع والمساواة أمام القانون وحرية التنقل وحقوق الأطفال والحقوق المتساوية للرجال والنساء. كذلك تناول باب السلطة تفاصيل حول المؤسسات على المستويات القومية والولائية والمحلية والهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية والخدمة المدنية ووضع العاصمة القومية ومجلس الأمن الوطني والسياسة الخارجية واللغة (اللغة العربية واللغة الانجليزية اللغتين الرئيسيتين في الدولة). كذلك تضمنت تفاصيل عن حكومة جنوب السودان، وجداول تحدد تفاصيل توزيع السلطة بين المستوى القومي وحكومة الجنوب والمستوى الولائي والسلطة المشتركة.^{١٧}

أما بقية كتاب الاتفاقية فقد شمل اتفاقيات لتسوية النزاعات في ولاية جنوب كردفان، وجبال النوبة وجنوب ولاية النيل الأزرق، وهي المعروفة بالمناطق الثلاث التي أخذت حيزاً كبيراً في الجدل بين الطرفين باعتبار أن هذه المناطق مناطق "مهمشة". وهي مناطق تسكنها عناصر

غير عربية (يُشار إليها بمفردة "أفريقية" بالمفهوم الثقافي/العنصري أو بُعد الهوية). وقد استمالت حركة قرنق نخب هذه المناطق وشكلت عناصرها أحد مكونات التمرد.

كذلك شملت الاتفاقية تفاصيل حول تحديد هياكل الحكم فيها والهيئات والمؤسسات والسلطات وترتيبات ما قبل الانتخابات، وتوزيع الثروة خاصة النفطية بنسب محددة: ٥٠% للحكومة القومية، ٤٢% لحكومة الجنوب، و ٢% للمناطق المتأثرة والمناطق المنتجة للنفط (٢% لإقليم بحر الغزال، ٢% لغرب كردفان، ٢% لدينكا نجوك، ٢% للمسيرية). بالإضافة للنصيب أعلاه يكون لمنطقة أبيي الحق في: أ- نصيب المنطقة من الإيراد القومي، وفقاً لاتفاقية اقتسام الثروة؛ ب- الإيرادات المتحصلة في منطقة أبيي من ضريبة الدخل والضرائب والمفروضات الأخرى؛ ج- نصيب المنطقة في الصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية؛ د- نصيب عادل من صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير؛ المخصصات من الحكومة القومية لتغطية تكلفة إنشاء الإدارة الجديدة وتشغيلها وتوفير الخدمات؛ هـ- التبرعات والمنح.^{١٨}

أما بقية كتاب الاتفاقية (صفحة ٩١ - ١٠٦) فقد ضم البروتوكولات الستة.

غير أن بعض النخب في الشمال ترى أن الاتفاقية أعطت الجنوب أكثر مما يجب أو أكثر مما يستحق، وأنها مجحفة بالنسبة للشمال فأصبح الشمال مظلوماً. بل ظهر "منبر السلام العادل" الذي ذهب إلى أكثر من ذلك وقال أن على الشماليين أن "ينتهوا" لهذا الوضع الظالم الذي جلبته اتفاقية السلام وأصبح لهذا التيار صحيفة سياسية يومية ناطقة باسمه هي "الانتباهة" ويدعو لفصل الشمل عن الجنوب.

المبحث الثالث:

تقييم الاتفاقية:

ليس من الصعب الحكم على تجربة تنفيذ الاتفاقية من خلال الشراكة الثنائية بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان لأن هذه التجربة عمرها الآن أربع سنوات (يناير ٢٠٠٥ - يناير ٢٠٠٨) وهو عُمر ولاية معظم الأنظمة السياسية المنتخبة التي تعمل وفق النظم الديمقراطية. وهذا الحكم يشمل ملاحظات على الاتفاقية على المستوى النظري (النصوص)، وكذلك ملاحظات حول أداء حكومة الشراكة الثنائية في ما يخص تنفيذ بنود الاتفاقية من ناحية، والعلاقة بينهما من الناحية الأخرى.

لقد وضعت اتفاقية السلام الشامل حداً لحرب طويلة وحققت الكثير من النتائج الإيجابية مثل:

أ- إيقاف الحرب بكل تبعاتها من اهدار الموارد المالية وإزهاق الأرواح البشرية وعدم استقرار المواطن وإعاقة التنمية.

ب- إجازة دستور انتقالي يكفل حقوق المواطنة وحقوق الأقاليم وينص على استقلال القضاء والأجهزة العدلية الأخرى وعلى قومية وحيادية الخدمة المدنية.

ت- قيام حكومة انتقالية (سميت حكومة الوحدة الوطنية) والمجلس الوطني شمل التمثيل فيهما الحركة الشعبية وبعض أطراف المعارضة الشمالية إضافة للمؤتمر الوطني والأحزاب المتحالفة معه (سميت بأحزاب التوالي) وبالتالي كسر احتكار المؤتمر الوطني لاتخاذ القرار - إلى حد ما.

ث- قيام أجهزة إدارية وتنفيذية جديدة في جنوب السودان والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

ج- بدء تدفق عائدات النفط لحكومة الجنوب.

ح- شكلت الاتفاقية إطاراً وحافزاً لاتفاقيات سلام تلتها لاحقاً مثل اتفاقية الشرق والتي نجحت إلى حد كبير، واتفاقية أبوجا الخاصة بدارفور والتي واجهتها بعض العقبات (تفاصيلها خارج موضوع هذا الكتاب) ولكن على الأقل استلهمت نموذج نيفاشا التي أعطت الثقة في امكانية حل الأزمات السودانية بالطرق السلمية خاصة وأن ما يجمع دارفور ببقية السودان (مثل الإسلام والثقافة العربية) أكثر من ما يجمع الشمال بالجنوب.

قبل البدء في محاولة تقييم أولي للاتفاقية قد يكون من الأفضل توصيف الظروف الموضوعية التي أفرزت هذه التجربة نفسها - أي تجربة اتفاق السلام والشراكة في الحكم بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. المقصود بذلك استصحاب الحقائق أو معطيات الواقع السياسي - المحلي والخارجي - الذي شكّل المناخ الموائم للاتفاقية التي انبثقت منها هذه الشراكة:

أولاً: توصل الطرفان - حكومة السودان وحركة التمرد - لقناعة تامة بعدم جدوى الحرب في حل الصراع بين الشمال والجنوب.

ثانياً: أن الوضع العسكري على الأرض وعلى مدى عقد من الزمان كان يعبر عن حالة "توازن القوى" وهذا ينطوي، ضمناً، على اعتراف كل طرف بقوة الآخر. فالإنفاذ نجحت في بناء جيش قوي خاصة في الجانب المعنوي وعززته بتجيش الشعب من خلال التعبئة ومؤسسة الدفاع الشعبي والجهاد منذ صيف العبور (١٩٩٢) فاستردت التوازن مع تمرد يتلقى دعماً إقليمياً ودولياً.

ثالثاً: الاختراق الذي أحدثته حكومة الإنقاذ في جسم التجمع الوطني من خلال عملية الانفتاح السياسي واتفاقية الخرطوم للسلام في ١٩٩٧ وانحسار القبضة الشمولية والتحسين النسبي في الحريات العامة وعودة المعارضة الشمالية - المسلحة وغير المسلحة - من الخارج لممارسة نشاطها بالداخل وصدور صحف مستقلة خاصة باللغتين العربية والانجليزية بعضها لسان حال الحركة الشعبية، مقروناً باكتشاف النفط ونجاح الدبلوماسية السودانية في كسر العزلة الإقليمية ومعظم العزلة الدولية، كل ذلك عزز من موقف الحكومة.

رابعاً: فشل كل المحاولات الأمريكية في "إسقاط حكومة الخرطوم الإسلامية" ابتداءً من دعمها للتمرد وبناء الحلف الثلاثي لتطويق السودان (محور إرتريا-إثيوبيا-يوغندا) ووضع السودان في قائمة الدول التي تدعم وترعى الإرهاب وفرض العقوبات الدولية وضرب مصنع الشفاء في ٢٠ أغسطس ١٩٩٨ بزعم أنه ينتج أسلحة كيميائية...

خامساً: التغييرات التي حدثت على مستوى الرئاسة الأمريكية وتغيير أسلوب تعامل أمريكا مع الشأن السوداني (والذي سبق تفصيله في المبحث السابق).

إن الاتفاقية وما تمخض عنها من شراكة هي وليدة هذه الظروف التي أشار إليها المبحث الأول من هذا البحث، وهي شراكة تجمع بين أعداء الأوس؛ وبالتالي من الصعب تصور سهولة الانتقال من حرب وخصومة وعداء إلى اندماج سياسي (تطابق في الرؤى ووحدة المواقف) وتحالف وثقة. ومن خلال القراءة الموضوعية لهذا الواقع السياسي الجديد لم يكن من المدهش أن أعلن النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب - رئيس الحركة الشعبية - الفريق سالفاً كبير ميارديت في المؤتمر الصحفي بالقصر الجمهوري في ٢٨ يناير ٢٠٠٦م أن الاتفاقية في خطر وانتقد المؤتمر الوطني الذي تشاركه الحركة في الحكم، متهماً له بتهميش الحركة وتجاهلها في كثير من الأمور وأنهم لا يعرفون الأرقام الحقيقية لإنتاج النفط وأنهم لم يتسلموا نصيبهم من عائدات تصدير النفط السوداني. وقد ردت عليهم الحكومة (وزير المالية الذي يمثل المؤتمر الوطني) في مؤتمر صحفي بالأرقام التي تؤكد التحويلات التي تمت لحكومة الجنوب في خلال الفترة منذ توقيع الاتفاقية وحتى نهاية العام ٢٠٠٥. لكن على الرغم من ذلك تفجرت الشكوك والظنون والانتقادات - من حين إلى آخر - بين الطرفين: طرف يتهم ويهاجم والآخر يدحض ويفند ويرد على الأول في دوامة تعكس أزمة في الثقة بين الطرفين. وفي ذات الاتجاه سارت الكثير من النداعيات والمواقف. ومن الأمثلة التي تعكس مظاهر الأزمة بين الشريكين:

١. في فبراير ٢٠٠٦ عندما زارت ريبيكا (زوجة الراحل قرنق ووزيرة الطرق في حكومة الجنوب

- آنذاك) الولايات المتحدة الأمريكية - دون علم سفارة السودان في واشنطن - انتقدت المؤتمر الوطني (الشريك في الحكم بعد اتفاقية السلام) وصفته بالمنافق وأنه يخفي الإنتاج الحقيقي للنفط ويحجب عنهم (أي الحركة الشعبية) عائدات تصديره ونصيب الجنوب منه. وقالت إن المعلومات محجوبة عن الحركة الشعبية وهذا أضعف الثقة بين الطرفين. وقالت إن بوادر الانفصال قد لاحت في الأفق. وطالبت منح حكومة الجنوب منصب سفير لجنوب السودان في كل من واشنطن ولندن.

٢. في ٥ أكتوبر ٢٠٠٧ أعلنت الحركة الشعبية أن علاقتها مع المؤتمر الوطني وصلت إلى درجة الانهيار واعتبرت ذلك أزمة وطنية تهدد عملية السلام والتحول الديمقراطي ووحدة البلاد. واتهم الأمين العام للحركة، باقان أموم، المؤتمر الوطني بارتكاب خروقات جوهريّة في اتفاقية السلام، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الشريكين وانهارها بعد أن وصلت إلى طريق مسدود؛ وأن علاقة الطرفين وصلت إلى مرحلة خطيرة بات معها السلام وبقاء السودان موحدًا في خطر. وفي ٦ أكتوبر ٢٠٠٧ عقدت الحركة الاجتماع الاستثنائي للمكتب السياسي للحركة في جوبا برئاسة زعيم الحركة ورئيس حكومة الجنوب سلفا كير ميارديت. ناقش الاجتماع واقع الشراكة مع المؤتمر الوطني ومستقبل اتفاقية السلام. أجمع الاجتماع على اتهام المؤتمر الوطني (شريكهم) بعرقلة اتفاق السلام وهددت بفض الشراكة بينهما "إذا استدعى الأمر". وقال الأمين العام للحركة الشعبية، باقان أموم لقناة الجزيرة (٢٠٠٧/١٠/٤) أن العلاقة مع المؤتمر الوطني في أسوأ حالاتها واتهمه بتعطيل سير تطبيق اتفاق السلام.

٣. في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧ وصف الصادق المهدي رئيس حزب الأمة المعارض ورئيس الوزراء السابق الأزمة بين الشريكين بأنها "حرب باردة". وقال مخاطباً الأنصار بمناسبة عيد الفطر المبارك (١٤٢٨هـ) "إن اتفاقات السلام قد فشلت في تحقيق مقاصدها بالإضافة لإخفاقات أخرى في إدارة الشأن الوطني".

٤. في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٧ سلمت الحركة خطاباً للسيد رئيس الجمهورية يتضمن قرار الحركة بتجميد عمل وزرائها في الحكومة الاتحادية وكانت الحركة قد استدعت وزراءها إلى جوبا في يوم ١١ أكتوبر وطلبت منهم البقاء هناك لحين رد الحكومة المركزية على مطالب الحركة الشعبية والتي من ضمنها القبول بترشيحاتها في التعديل الوزاري المقترح منذ ثلاثة أشهر ولم تبت فيه حكومة الخرطوم، إكمال انتشار القوات المسلحة السودانية إلى شمال

حدود ١٩٥٦، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والتطبيق الكامل لجميع بنود اتفاقية السلام الشامل التي ما زالت معلقة. وقد اندلعت مظاهرات في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٧ في بعض مدن الجنوب مؤيدة لموقف الحركة من حكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم.^{١٩}

٥. في ١ مارس ٢٠٠٨ قال مالك عقار نائب رئيس الحركة الشعبية ووالي ولاية النيل الأزرق "أن السودان يمضي في اتجاه التمزق من أطرافه"، وأكد استمرار الاتجاه لفصل النيل الأزرق وتبعيته لأثيوبيا والشرق لأرتريا وانضمام دارفور لدولة تشاد. وقال أن أبناء كردفان سوف يصبحون العبيد الجدد للشمال لذلك دعاهم للتمسك بالحركة الشعبية عقب الانفصال. ودعا لتطبيق العلمانية بالولاية. ووصف أبناء المنطقة بالزواج وأن لا علاقة لهم بالعرب وأنهم أقرب إلى الأثيوبيين عن الشمال في السودان. وفي ذات المناسبة التي أقيمت في مدينة الكرمك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (٨ مارس ٢٠٠٨) تحدث باقون أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، قائلاً أن مشروع السودان الجديد بدأ بما وصفه بالنضال من أجل إزالة سيطرة المركز على الهامش.^{٢٠}

٦. إن الشراكة (ومن خلفها الاتفاقية) تعبر عن واقع "سياسي" جديد قوامه وقف الحرب لكن ليس بالضرورة أن يؤدي إلى وحدة بين الشمال والجنوب، لأن ذلك يرتبط بعوامل ومقومات أخرى خارج إطار الاتفاقية. أو أن هذه الاتفاقية لم تستوعبها لأن الاتفاقية كانت نتاج لمفاوضات شاقة وصعبة أرهقت الأطراف المتفاوضة بسبب ما تراكم من خلفيات العداء وعدم الثقة. وقد عبرت كثير من القيادات والنخب الجنوبية عن ذلك في مناسبات كثيرة كان آخرها عندما زار الرئيس المصري حسني مبارك السودان والتقى بالفريق سالفا كبير في جوبا في ٢ نوفمبر ٢٠٠٨ قال الأخير (سالفا) أن المؤتمر الوطني لم يفعل ما يجعل الوحدة جاذبة.

الملاحظ أن المفاوضات استغرقتها قضايا ملحة مثل وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. ويبدو أن هذه الأطراف قد أرهقتها هذه الأجندة المثيرة للجدل فلم تستطع أن ترى أكثر من الجوانب السياسية والاقتصادية للحل الشامل. فكان تركيز الاتفاقية - إلى جانب وقف الحرب والترتيبات الأمنية - على البعد السياسي (قسمة السلطة) والبعد الاقتصادي (قسمة الثروة). ولذلك فإن الاتفاقية - في تقدير الباحث - نجحت في وقف إطلاق النار وتحقيق السلام، ولكن ليس من المحتمل أن تؤدي إلى "وحدة مستديمة". لأن الوحدة المستدامة - بين الشمال والجنوب - من الصعب تحقيقها بالمعادلات السياسية والمعياري الاقتصادي (قسمة الثروة) فقط، بل بالاندماج

الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين في الجنوب وفي الشمال. هذا البعد الغائب يشكل المهدد الرئيسي للشراكة السياسية ولاتفاقية السلام - بل لمستقبل الوحدة نفسها. وتُعد تفجّر الأوضاع بين المسيرية والدينكا عدة مرات في خلال العام ٢٠٠٨ وامتدت إلى مناوشات بين أفراد جيش الحركة وجيش الحكومة تعكس صراع هويات في جوهرها.

لقد تعرضت مدينة أبيي لأحداث عنف دموية بين الطرفين (المسيرية والدينكا) قُتل فيها العشرات وجُرح المئات من الطرفين في أحداث كثيرة خاصة منذ بداية العام ٢٠٠٨ ولا سيما في فبراير ٢٠٠٨ وقال المسيرية بأنهم أعلنوا الجهاد ضد الجيش الشعبي. ثم تجدد القتال مرة أخرى ابتداءً من ٢٥ إبريل/نيسان قتل فيه الجيش الشعبي ٥٦ من رجال المسيرية بينما سقط ٦ جرحى من الجنوبيين. وامتد القتال حتى الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠٨ حيث تم حرق أجزاء كبيرة من المدينة. لذلك وصف السفير الأمريكي في الخرطوم، ألبرتو فرنانديز، أن ما يجري في أبيي أسوأ من دارفور.^{٢١} وفي ١٦ أغسطس ٢٠٠٨ قام مسلحون من منسوبي الجيش الشعبي في (أبيي) بطرد عدد من أسر المسيرية العائدين من النزوح حديثاً بدعوى أنهم يرفضون تواجد العنصر العربي داخل أبيي. وكذلك في ديسمبر ٢٠٠٨ امتد القتال بين أفراد من جيش الطرفين في سوق المدينة مما أدى إلى فرار المئات مرة أخرى من المدينة. حدث ذلك بعد أن دانت السيطرة في المدينة للقوات المشتركة منذ أغسطس ٢٠٠٨ وحدث ذلك أيضاً على الرغم من إنشاء إدارة مشتركة للمدينة - بعد جدل طويل - برئاسة جنوبي - بقرار جمهوري صدر في يونيو ٢٠٠٨. وكذلك على الرغم من اتفاق الطرفين - في أغسطس على نقل الأمر إلى محكمة العدل الدولي في لاهاي. وعلى الرغم من كل ذلك استمرت التوترات في المدينة بين الطرفين. كل ذلك يشير إلى صعوبة التعايش بين الطرفين بعد أن ظهر في السطح الحديث عن تبعية المدينة - للشمال أم للجنوب؟ وهذا يشير - ضمناً - إلى صراع الهوية بين الطرفين.

أكد هذه الحقيقة أكاديمي وباحث من أبناء المنطقة (د. أبو القاسم قور) الذي يرى أن الطرفين تعايشا سلمياً لمئات السنين، ومع ذلك لم يحدث اندماج اجتماعي/ثقافي بينهما. فكل طرف نظامه الاجتماعي وعاداته. وبينما يوجد في مدخل مدينة أبيي الشمالي المسجد والخلة القرآنية، توجد في مدخلها الجنوبي الكنيسة.^{٢٢} أي يمكن أن يكون هناك تعايش سلمي تحفظه الأعراف من خلال إدارة أهلية مشتركة متفق عليها من الطرفين - كما كان ذلك الحال منذ عدة قرون - لكن لم ينصهر الطرفان في بوتقة واحدة ولم يشكلوا هوية واحدة حتى الآن. وقد حاول قور تفتيت بنية

الصراع بمدخل سوسيو/ثقافي. وقال: "إنني أزعج بنهاية التعايش الطبيعي، وبداية التعايش الدستوري والمؤسسي بين المجموعتين - المسيرية العجايرة ودينكا نجوك".^{٢٣} لاحظ قور أنه منذ الربيع الأخير من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين أن الدينكا قد سعوا - من طرف واحد - إلى البديل المؤسسي وهو مشروع "مفاصلة الهوية وتحضير الحياة، أي أنهم [الدينكا] أعلنوا للعالم بأنهم ليسوا من العرب في شيء ... كان ذلك في مؤتمر أقوك الأول في عام ٢٠٠٤، قبيل الاتفاقية ..."^{٢٤} ويرى قور أنه آن الأوان للمسيرية كي يؤسسوا مشروعهم البديل داخل منظومة "مفاصلة الهوية وتحضير الحياة" حتى يتخلوا من حياة الرعي البدائي وبناء مجتمع حديث وينعموا بخيرات مجتمعهم.^{٢٥} إن في رأي قور (الذي هو من أب مسيري وأم دينكاوية) أن الدينكا والبقارة ثقافتان مختلفتان، موجودتان على بقعة جغرافية واحدة، هذا هو اختبار التاريخ والجغرافيا، واختبار السياسة واختبار السلام الذي يقوم على احترام الهوية. ولذلك سوف تظل أبيي مهدداً أساسياً لمشروع الأمن الشامل في السودان... ولم تعد أبيي قرية صغيرة تقع في الجزء الجنوبي الغربي لولاية جنوب كردفان، بل أضحت بؤرة توتر استراتيجي واجتماعي.^{٢٦} إذا كانت أبيي تشكل صورة مصغرة للعلاقات بين الشمال والجنوب (هويتين) فهذا يعني أنها تخدم مقاربة امبيريقية مكتملة المعطيات.

على المستوى السياسي نفسه واجهت الاتفاقية العديد من الانتقادات. فهناك من يرى أن اتفاقية السلام الشامل في مجملها تعكس رؤية الحركة الشعبية لمعالجة مشكلات التوازن الإقليمي التتموي والتهميش السياسي بواسطة المركز. كذلك يُلاحظ أن اتفاقية السلام الشامل وما تلاها من اتفاقيات قامت على إطار نظري ثنائي (هامش ومركز) وهذا الإطار رغم أهميته في تشخيص المشكلة إلا أنه قاصر لوحده في معالجة الأزمة بسبب عدم استيعابه لعنصري الصراع الاجتماعي والطبقي ومن ناحية وتأثير البيئة المحيطة ممثلة في الإطار الإقليمي من الناحية الأخرى. فواقع الحال يقول أن هناك "مركزاً في الهامش وهناك هامشاً في المركز وبين المركزين مصالح مشتركة تصب في مصلحة المركز الوطني الرئيس الذي يستمر في الهيمنة من خلال الاستقطاب والإغراء وأحياناً القهر وفي كل هذا تدخل عناصر الدين والقبيلة والأيدولوجيا كوسائل رئيسية."^{٢٧}

كذلك يلاحظ البعض أن الثنائية في التفاوض وفي الحكم (مؤتمر وطني يعبر عن الحركة الإسلامية، والحركة الشعبية تعبر عن حركة التمرد الجنوبي) أبعدت الآخرين عن إحساس ملكية الاتفاقية وثبتت همم المؤيدين لها من خارج المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وجعلت آخرين يقفون على الرصيف متفرجين، وفي نفس الوقت قللت من فرص التوافق القائم على القناعات بين الطرفين نظراً لغياب الطرف الثالث المحلي. وصارت المرجعية لحسم الخلافات هي التحكيم مروراً عبر

مؤسسة الرئاسة. ومن أهم العوامل هنا هو الخلاف الأيديولوجي العميق بين الطرفين والتي تجعل من الاتفاقية في أحسن الظروف مرحلية وتكتيكية أكثر من كونها خياراً استراتيجياً. وربما يفسر هذا تراجع فكرة السودان الجديد التي بشر بها الدكتور جون قرنق لكل أهل السودان وليس لجنوب السودان فقط.^{٢٨}

إضافة إلى كون هذه الاتفاقية تقوم على ضمانات دولية فإن كثير من القوى السياسية في الداخل وجهت نقداً شديداً لها. فهناك من يرى أن الاتفاقية تنطوي على الكثير من النواقص والتناقضات.^{٢٩} من أوجه هذه التناقضات أن الاتفاقية أعلنت أنها اتفاقية سلام شامل ولكن نصوصها خالفت هذا المعنى لتؤسس صفقة ثنائية بين حزبين. كما أن هذه الاتفاقية اهتمت بتفاصيل دقيقة في توزيع مقاعد السلطة وأغلقت مسائل قد تشكل قنابل موقوتة إذا لم تُعالج بصورة وفاقية، فهناك عدة مسائل مهمة كانت من أسباب الصراع في السودان ولم تُحظ بالمعالجة اللازمة مثل:

خ- قضية الاستعلاء والدونية الثقافية، والحاجة لبروتوكول أو ميثاق مفصل للمسألة الثقافية.

د- قضية العلاقات بين الأديان: الإسلام والمسيحية واليهودية والأديان السودانية المحلية كما أن القول بأن "الشريعة [الإسلامية] واجماع الشعب السوداني مصدراً للتشريعات" (المبحث الثاني) ربما يفجر مشكلة لأن الأديان الأخرى (غير الإسلام) في السودان هي ليست محل اجماع بل أديان أقليات كما أن البعض لاديني أو وثني.

ذ- اقتصر الثروة على بترول الجنوب وعلى إيرادات الضرائب وحسب، وهذه نظرة قاصرة للثروة في السودان فهناك الموارد في باطن الأرض وهناك مياه النيل. والملاحظة هنا هناك تعميم وعدم دقة في تقسيم الثروة مثل ما جاء في نصيب أبيي من الموارد المالية حيث جاء في اتفاقية تسوية نزاع أبيي البند (٣)/٢: نصيب المنطقة في الصندوق القومي لإعادة الإعمار، ونصيب عادل من صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير، حيث لم يتم تحديد نسبة هذا "النصيب العادل" وبالتالي يكون الأمر متروكاً لتقدير السلطات وهو ما من شأنه أن يشكل مشكلة في أي وقت.

ر- أهملت الاتفاقية مسألة مهمة عالجتها كل اتفاقيات السلام الناجحة وهي الاتفاق على مبادئ وآليات للتعامل مع مظالم الماضي حتى لا يؤثر ذلك سلباً على الوفاق والاستقرار.

كذلك هنالك نصوص مُحجفة لأنها تؤسس لدكتاتورية ثنائية وهي:^{٣٠}

- النص على حرمان الشخص أو الحزب من حقوقه في المواطنة وفي المشاركة الديمقراطية إذا لم يلتزم بالاتفاقية الثنائية.
- إقحام ديمومة السلطان الثنائي في صيغة الاستفتاء لتقرير المصير.
- تقديم إئتلاف عسكري ثنائي باعتباره التكوين القومي للقوات المسلحة.
- ترك مسألة الانتخابات من حيث قانونها والاشراف عليها وتحديد مواعيدها لحزبين سياسيين دون غيرهما.

كذلك من الملاحظ أن هناك عدة عوامل أثرت على تنفيذ الاتفاقية وعلى درجة تفاعل المواطنين معها، من أهم تلك العوامل:

أولاً: الرحيل المفاجئ للدكتور جون قرنق دي مبيور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وهو المهندس الرئيس للاتفاقية قبل بدء التطبيق الفعلي للاتفاقية. د. قرنق بما يتمتع به من شخصية كاريزمية ورؤية كلية عكستها كتاباته ولما تميز به من علاقات داخلية وخارجية كان من المؤكد أنه سيسخرها لمصلحة تنفيذ الاتفاقية.

ثانياً: وفاة جون قرنق أدت إلى تأجيل أو تعطيل تنفيذ عدد من الخطوات الأولية والتأسيسية للفترة الانتقالية (الجهاز الإداري للجنوب، المفاوضات، الخ..).

ثالثاً: وفاته المفاجأة أعاققت عملية تحول الحركة الشعبية من حركة عسكرية إلى حزب سياسي، وانعكس ذلك في هيمنة المؤتمر الوطني الكاملة (فيما عدا عائدات النفط) وهيمنة العقليّة العسكرية والأمنية في إدارة السياسة ولم تسهم الحركة الشعبية بشكل فاعل في تغيير هذا الواقع رغم التصريحات الإيجابية من القيادة. لكن هناك من يرى أن الحركة في عهد جون قرنق قد أخذت بخيار الوحدة لأسباب تكتيكية تتعلق بوعي قرنق بأن الدعوة الصريحة إلى الانفصال ستضيق من مجالات المناورة والحصول على الدعم، وذلك في الإطارين الإقليمي والدولي. فالدول الأفريقية لن ترحب بمثل هذه الدعوة طبقاً لمبدأ الحفاظ على الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار والذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية. كما أن دول الجوار السوداني لن تكون سعيدة بالمطالبات الانفصالية التي قد تنتقل عدواها إليها بسبب التداخلات الإثنية والقبلية العابرة للحدود السياسية. وربما رأي جون قرنق أيضاً أن المطالبة بالانفصال ستؤدي بلا شك إلى استنفار القوى المؤيدة لمناوئيه. ومن ثم فإن وجهات النظر هذه ترى أن الطرح الوحدوي لقرنق يرتكز على اعتبارات الحاجة إلى الدعم السياسي والمادي والعسكري اللازم لاستمرار حركته، والعمل على تحقيق مكتسبات متزايدة على الأرض، الأمر الذي سيؤدي به في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافه في السيطرة على كل السودان، وإعادة صياغة هوية

الدولة فيه (لبناء السودان الجديد)، أو التراجع عن هذا الهدف الكبير إذا اقتضت الضرورة ذلك والاقترار على السيطرة على الجنوب في كيان مستقل، أو ذي صلاحيات واسعة النطاق^{٣١} مثل الحكم الذاتي الإقليمي الأشبه بالنظام الكونفدرالي.

رابعاً: هناك شكاوى من كلا الطرفين ضد بعضهما البعض في الالتزام بنصوص الاتفاقية. تشتكي الحركة الشعبية من البطء في تطبيق الاتفاقية مثل عدم انفاذ تقرير الخبراء حول حدود أبيي وإنشاء إدارة لها (تم إنشاء إدارة مشتركة للمنطقة قبل نهاية العام ٢٠٠٨)، حل الميليشيات العسكرية التي حاربت مع الحكومة في الجنوب، الشفافية حول عائدات البترول، تهميش الحركة في العديد من القرارات مثل ملف أبوجا (الخاص بمشكلة دارفور) ومشكلة الشرق (التي تمت اتفاقية حولها في اسمررا في ٢٠٠٧) وطرد الممثل الأممي وبعض الدبلوماسيين الغربيين، ومسألة تسليم المتهمين في جرائم حرب في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية. كما تشكو الحكومة من أن الحركة لم تسلّم المعلومات الخاصة بتواجد قواتها وأن الجيش الشعبي لم يلتزم بالبقاء في معسكراته القديمة في مناطق الحركة بل تمدد في مناطق الحكومة بما فيها المدن، وأنه هجم على القوات المسلحة في ملكاك مناصرة للفصائل التي انضمت إلى الحركة وأرجاع وحدات القوات المسلحة المشاركة في القوات المدمجة من الجنوب وجنوب كردفان، واستمرار التجنيد في مناطق وقف إطلاق النار وفتح معسكرات استقطاب في جنوب دارفور وغرب كردفان، واستيراد أسلحة ثقيلة للجيش الشعبي وتخصيص أكثر من ٤٠% من ميزانية الجنوب للاتفاق على الجيش رغم الحاجة الماسة إلى إعمار البنيات التحتية وتقديم الخدمات، تعدي الجيش الشعبي على سلطات ومنسوبي القضاء والأمن والشرطة والخدمة المدنية في جنوب كردفان وطرد مواطنين من الجنوب ومنعهم من ممارسة نشاطهم الاقتصادي، ممارسة نشاطات خارجية دولية دون التنسيق مع وزارة الخارجية والقيام بأعمال دبلوماسية وقنصلية عن طريق مكاتب الحركة في الخارج. كذلك التعدي على سلطات اتحادية في الجنوب مثل الطيران المدني والجمارك والجوازات والمواصفات والاتصالات والتعدين، مصادرة مباني كليات الجامعات الإسلامية في جوبا وملكال...^{٣٢} والمضايقات التي يتعرض لها المسلمون في الجنوب وقد حذر نائب الرئيس طه، حكومة الجنوب من هذه المضايقات.^{٣٣} كما تعرض التجار الشماليون إلى إعتداءات في جوبا و (واو) حيث قُتل أحد التجار بسكين على يد أحد أبناء الدينكا في الاسبوع في ٨ أبريل ٢٠٠٨،^{٣٤} وغيرها من الأحداث والاتهامات المتبادلة والتي كلها تؤكد عدم الثقة بين الطرفين الذي أشار له هذا المقال سابقاً.

خامساً: انشغال القوى الدولية الرئيسية الضامنة للاتفاق بحروبها في العراق وأفغانستان ومحاربة الإرهاب مما خلق الانطباع وسط بعض قيادات المؤتمر الوطني بإمكانية التباطؤ والمماطلة في تنفيذ الاتفاقية خاصة في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي، استبدال القوانين المقيدة للحريات وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ونزع السلاح الموجود خارج سيطرة القوات المسلحة.

سادساً: ازدياد الفجوة بين الشماليين والجنوبيين على المستوى المجتمعي عقب أحداث الاثنين الدامية (أغسطس ٢٠٠٥) والتي شجعت الانفصاليين في الجنوب والشمال.

سابعاً: كان المؤتمر الوطني يتوقع أن تكون الحركة جزء من النظام وسياساته ويكون صوتها واحد، غير أن الحركة اختلفت مع المؤتمر الوطني في كثير من التوجهات والمواقف والسياسات. مثلاً رفضت الحركة تقييد حرية الصحافة وحرية الرأي ووقفت في وجه المؤتمر الوطني في القضايا المتعلقة بالحريات العامة. كذلك بشأن ملف دارفور رفض المؤتمر الوطني دخول القوات الدولية لدارفور بينما تؤيد الحركة ذلك. كذلك في شأن مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية (لويس مورينو أوكامبو) الخاصة بتوقيف علي كوشيب وأحمد هارون، ثم الرئيس البشير رفضت الحكومة التعامل مع المحكمة الجنائية بينما تؤيد الحركة الشعبية التعامل مع المحكمة وتسليم المطلوبين. كذلك سحبت الحركة الشعبية ٤٢ من أعضائها (في الجهازين التنفيذي والتشريعي) احتجاجاً على هجوم الشرطة على معسكر كَلَمَة (ج دارفور) في ٢٥/٨/٢٠٠٨ بحجة البحث عن سلاح، حيث قتلت ٣٦ شخصاً منهم ٢٢ امرأة و١٣ طفلاً وجرحت عشرات النازحين في المعسكر.

يمكن الحديث عن الوضع بين شريكي نيفاشا بعد مرور أربعة أعوام في أنه يتسم بالسلبيات

الآتية:

١. رغم اتفاقية السلام إلا أن المواطن السوداني حتى الآن لم ينعم بعائدات السلام أمنياً أو رخاءاً اقتصادياً فلا زالت الضرائب عالية وتكلفة الخدمات في ارتفاع وكذلك غلاء المعيشة وزيادة نسبة الفقر والمعاناة رغم انتاج وتصدير النفط وتوقف الحرب.
٢. استمرار القوانين المقيدة للحريات فما زالت الصحف تخضع لرقابة قبلية وما زالت كثير من القوانين عالقة ولم يتم إجازتها في البرلمان بسبب اختلاف الطرفين حولها، وكذلك ليس من المتوقع أن تقوم الانتخابات في مواعيدها (٢٠٠٩) بما يعني تعليق أو تأجيل عملية التحول الديمقراطي وهو مبدأ أساسي في اتفاقية نيفاشا.

٣. انتشار السلاح بين الأفراد والانفلات الأمني في المدن مثل ما حدث في جوبا وملكال والكالكلة وامدرمان وفي أبيي وما حدث ويحدث للشماليين في الجنوب إضافة إلى وجود أكثر من ٦٠٠٠٠٠٠ قطعة سلاح (غير مرخصة) في أيدي المواطنين في جنوب كردفان وحدها.
٤. تردي الحماس لدى المواطن للاتفاق حتى في الجنوب رغم كل المكتسبات على المستوى الحكومي فلا زالت عمليات إعادة الإعمار ضعيفة وعودة النازحين محدودة.^{٣٥}
٥. استمرار احتكار الدولة للإعلام المسموع والمرئي وتبني وجهة نظر الحكومة (مع أغلبية المؤتمر الوطني) الشيء الذي لم يسهم في نشر الاتفاقية أو تناولها الموضوعي ونشر ثقافة السلام.^{٣٦}
٦. حالة الاحباط منذ وفاة قرنيق وما تلاها من أحداث ربما تدفع في اتجاه الانفصال خاصة في وجود عناصر من الشمال والجنوب لها مصالح مباشرة في الانفصال.
٧. الوضع الدستوري الانتقالي الحالي للجنوب والتسليح الكبير والنوعي للجيش الشعبي الذي يسيطر على الأمن في الجنوب واستمرار الخلافات بين الشريكين في كثير من القضايا الأساسية والمستجدات المختلفة كلها عوامل قد تجعل الحركة الشعبية تنزوي تدريجياً في الجنوب وتتسحب من القضايا القومية كل ذلك ربما يشجع الاتجاه نحو الانفصال.
٨. اتفاقية نيفاشا وبما منحتة للجنوب، من سلطة وثروة، شجعت الجماعات المسلحة الأخرى المعارضة - مثل الشرق ودارفور - للمطالبة بمنصب نائب الرئيس. وهذا من شأنه أن يسبب عدم استقرار في الدستور ويشجع المزيد من الجهات الأخرى لمطالبات مماثلة مما يسبب تعقيدات سياسية أخرى.
٩. أبرم نظام الإنقاذ اتفاقيات سلام "معيبة نجحت في إرضاء بعض القوى السياسية ولكنها لم تتجح في بناء السلام العادل الشامل بل صارت مدخلاً لتدويل الشأن السوداني بصورة غير مسبقة،"^{٣٧} مثل ماحدث في دارفور، وجنوب كردفان.
- والتدويل جاء لتداعيات أخطائنا ... جاءت اتفاقية جبال النوبة وهي جزء من التدويل، وجاءت اتفاقية نيفاشا بالتدويل، واتفاقية أبوجا بالتدويل، والآن قضية أبيي تسير بمرجعية دولية، وقضية أوكامبو

مرجعية دولية، والحكومة الحالية (الانقاذ) تحكم بمشروعية التدويل لأن ولاية الرئيس (البشير) انتهت في ١ يناير ٢٠٠٥.^{٣٨}

خاتمة:

بصورة عامة ليس هناك انسجام بين الشريكين. بل كثير من الأحداث والالتهامات المتبادلة بينهما - من حين إلى آخر - يعكس عدم ثقة حاد ويهدد مستقبل هذه الشراكة ويهدد تنفيذ الاتفاقية ويضعف اتجاهات الوحدة. والمتابع لواقع الشراكة وعملية تنفيذ الاتفاقية على مدى الأربعة سنوات الماضية يلحظ الكثير من التناقضات واختلاف الرؤى والمواقف بين الطرفين. ولا يخرج الطرفان من أزمة إلا ودخلا في أخرى. وحتى شهر ديسمبر ٢٠٠٨ ظلت الخلافات بين الشريكين قائمة ومتجددة في كثير من النقاط بل والمسائل الجوهرية. فما زال هناك صراع مسلح في منطقة أبيي وما زال هناك اختلاف في مسألة ترسيم الحدود وكثير من القوانين. ففي منتصف ديسمبر ٢٠٠٨ زار نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه جوبا واجتمع بالفريق سالفاً كير النائب الأول لرئيس الجمهورية وزعيم الحركة الشعبية ورئيس حكومة الجنوب لحسم مسألة الخلافات بين الشريكين في كثير من القوانين مثل قانون الصحافة وقانون الأمن وقانون الاجراءات الجنائية والعقوبات والاستفتاء والمشورة الشعبية لولايتي النيل الأزرق وكردفان وغيرها. غير أن النائب علي عثمان عاد إلى الخرطوم دون التوصل لاتفاق.

كذلك هناك مشكلات خاصة بالجانب الجنوبي ربما تؤثر سلباً في تعامل النخبة السياسية الشمالية مع الجنوب ومستقبله منها مثلاً أن الحركة الشعبية لا تمثل كل الجنوب، فهناك قوى سياسية أخرى تستنكر هيمنة الحركة على الأمور في الجنوب واقصاء القوى الأخرى. كذلك هناك تياران في داخل الحركة الشعبية: تيار القوميون الجنوبيين الذي يرون بضرورة الانكفاء جنوباً للأخذ بيد الجنوب دون إيلاء بقية السودان اعتبارات أكبر وهذا التيار انفصالي؛ وتيار السودان الجديد الذي يرى بضرورة صياغة السودان على أسس جديدة تستوعب الجميع. لكن على رأس هذه الأسس الجديدة الديمقراطية والعلمانية. والأخيرة (العلمانية) غير مقبولة لشمال يدين بالإسلام وبالتالي ربما يشكل هذا الاتجاه أيضاً مهدداً لخيار الوحدة

الهوامش

١. للمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات وجولات المفاوضات والأحداث المرتبطة بها أنظر:
David Hoil, The Search for Peace in the Sudan: A Chronology of the Sudanese Peace Process 1989 – 2001, the European Sudanese Public Affairs Council, London, 1st edition, 2002.
وأنظر كذلك:
Douglas H. Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars, African Issues, US & London, Indiana Press, 2nd impression, 2004.
٢. عبده مختار موسى، مستقبل العلاقات السودانية-الأمريكية بعد اتفاقية السلام ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٩) سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٧ .
٣. Current Events in Perspective, American Journal, No.73, April, 1995, p. 33 .
في عبده مختار ، المصدر السابق، ص ٦٨.
٤. حسن آدم، الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان، ورقة قُدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، حول "العلاقات السودانية الأمريكية"، الخرطوم، ٧-٨ يناير ٢٠٠٣ .
٥. المصدر نفسه.
٦. الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة السوداني ورئيس الوزراء السابق)، "العلاقات السودانية-الأوروبية على ضوء اتفاقية السلام"، (ورقة قُدمت في: ندوة العلاقات السودانية- الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا)، الخرطوم، ١٨ - ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ .
٧. Fact Sheet, Office of Spokesman, Washington, DC, October 22, 2003 .
٨. Sudan Peace Act, Released by the Department of State, USA, April 21, 2003. .
٩. Under Secretary for Political Affairs, Bureau of African Affairs. Testimony before the House Subcommittee on Africa, Washington DC, May 13, 2003 .
١٠. عبده مختار موسى، المصدر السابق، ص ٦٨ .
١١. صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم، ٨/١/٢٠٠٩ .
١٢. Memorandum of Justification Regarding the Sudan Peace Act Determination, United States Department of State, Washington, D.C. 20520, October 22, 2004.
١٣. كتاب "بروتوكولات السلام ٢٠٠٤ واتفاقية السلام الشامل" الصادر عن ديوان النائب العام، وسلسلة إصدارات ثقافة السلام وفض النزاعات، ص ٩ .
١٤. المصدر نفسه، ص ١١ - ١٦ .

15. عبد الوهاب الأفندي، اتفاق السلام السوداني: محاذير ومخاوف واحتمالات، الجزيرة نيت، المعرفة - ملفات خاصة، ٢٠٠٤./١٠/٣
16. اتفاقية نيفاشا، المصدر السابق، ص ص ٢٥ - ٣٨.
17. المصدر نفسه، ص ص ٤٠ - ٥٣.
18. المصدر نفسه، ص ص ٧٣ - ٨٩.
19. راديو لندن، ٢٠٠٧./١٠/١٣
20. صحيفة الانتباهة، الخرطوم: ٢٠٠٨/٣/١١.
٢١. صحيفة الصحافة، الخرطوم: ٠٨/٤/٢٦. أنظر كذلك: الصحافة، ٠٨./٥/٢٠.
٢٢. مقابلة أجراها الكاتب مع الدكتور أبو القاسم قور حامد، أستاذ الدراما والمسرح بجامعة السودان، الخرطوم، ٣-٠٨/١٢/٤.
٢٣. أبو القاسم قور، "البقاري والمونجانق: مقارنة سوسيو-ثقافية"، صحيفة السوداني، الخرطوم: ٩ فبراير/شباط ٢٠٠٨.
٢٤. أبو القاسم قور، بداية قرن: البقاري والمونجانق: مقارنة سوسيو-ثقافية، السوداني، ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٨.
٢٥. المصدر نفسه.
٢٦. المصدر نفسه.
٢٧. د. حسن أحمد عبد العاطي، "اتفاقية السلام الشامل: الآمال والواقع"، (ورقة قدمت في: منتدى تقييم اتفاقية السلام الشامل وحماية السلام، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، بقاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/٤/٢٠٠٧).
٢٨. المصدر نفسه..
٢٩. قاسم بشير حامد آدم، أبعاد العملية السلمية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية: دراسة لتجربتي (مايو والإنقاذ)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، الخرطوم، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠٠٧، ص ١٢٣.
٣٠. الصادق المهدي، اتفاقية السلام ومشروع الدستور في الميزان، مايو ٢٠٠٥، المكتب الخاص للإمام ورئيس حزب الأمة، في: قاسم بشير، المصدر السابق، ص ١٢٤.
٣١. ضياء الدين بلال، الوحدة والانفصال بين قرنق وسالفا، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية (دائرة الإعلام والرأي العام)، تقرير رقم (٦)، يوليو/ تموز ٢٠٠٧.
٣٢. أ. د. الطيب زين العابدين، مستقبل الشراكة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في حماية السلام، (ورقة قدمت في: منتدى تقييم اتفاقية السلام الشامل وحماية السلام، نظمها مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا بالتعاون مع المجلس الوطني، بقاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ١٧/٤/٢٠٠٧).
٣٣. صحيفة الصحافة، الخرطوم: ٠٨./٤/٦.
٣٤. صحيفة الانتباهة، الخرطوم: ٠٨/٤/٩، وأنظر كذلك الانتباهة، ٠٨./٤/١٠.
٣٥. حسن أحمد عبد العاطي، المصدر السابق، ص ٥.

٣٦. المصدر نفسه، ص ٦.

٣٧. الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، مخاطباً احتفالاً بعيد ميلاده الـ ٧٣ في ٢٥/١٢/٢٠٠٨. أنظر نص

خطابه في صحيفة الصحافة، الخرطوم: ٢٦/١٢/٢٠٠٨، ص ٣.